



"لقد اغتصبونا جمِيعًا"

العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في السودان

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه أصحاب السلطة بوعودهم، ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة، أو عقيدة سياسية، أو مصلحة اقتصادية، أو دين، ونحصل على تمويلنا بشكل أساسي من أعضائنا ومن التبرعات الفردية. ونؤمن بأن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا إلى الأفضل.



صورة الغلاف: نساء يحملن متعلقاتهن وهن تسيّرن في أحد شوارع أم درمان، المدينة التوأم للعاصمة السودانية، في 29 مايو/أيار 2023. (Photo by -/AFP via Getty Images).

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2025

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتاء في مادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأسئلة على موقعنا:

www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2025

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 54/9201/2025

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

قائمة المحتويات

4

ملخص تنفيذي

7

المنهجية

9

نتائج ووصيات

ملخص تنفيذي

" جاء أربعة من جنود قوات الدعم السريع إلى منزلي، وأمسك بي واحد منهم وقال إنه يريد أن يغتصبني. حاولت أن أقاوم، ولكنه ضربني ببنديتي وهددني بأنه سيغتصب ابنتي الصغيرة إذا قاومت. وقَيِّدَ اثنان منهم يدي وجرّاني من ملابسي، ثم اغتصبني ثلاثة منهم، على مرأى من ابنتي. لقد كان ذلك مهينًا للغاية. لم أتوجه بعد ذلك لأي مستشفى لأنني لم أرغب في أن يعرف أي شخص بالحادثة. أنتم أول من أطلعه عليها. أشعر أنني محطمة."

"حميدة"، أرملة في الـ30 من عمرها وناجية من حادثة اغتصاب جماعي في ود مدني بولاية الجزيرة.

لا يزال النزاع المسلح المتتصاعد في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الذي اندلع في أبريل/نيسان 2023، يُلْحِق آثارًا وخيمةً ومدمِّرةً بالمدنيين ويُهْلِكُ البلاد. فقد لقي عشرات الآلاف من الأشخاص حتفهم في خضم النزاع وأصيب كثيرُ الآخرين. وفَرَّ أكثر من 11 مليون شخص من منازلهم، من بينهم 8.6 مليون شخص نزحوا داخلياً. ولاد أكثر من ثلاثة ملايين آخرين بالفرار كلاجئين إلى البلدان المجاورة، حيث يعيشون في ظل ظروف مُزرية. يشهد السودان حالياً أكبر أزمة نزوح في العالم.

وكان للنزاع الدائري آثار وخيمةً ومدمِّرةً بشكل خاص على النساء مثل "حميدة"، الالاتي تعرّضن للعنف الجنسي على نطاقٍ واسعٍ على أيدي قوات الدعم السريع. وفي هذا التقرير، تُوقّع منظمة العفو الدولية 16 حادثة اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ارتكبها عناصر قوات الدعم السريع على خلفية النزاع بحق نساء وفتيات في الخرطوم وبلدات وقرى أخرى في ولاية الجزيرة، وولايات في شمال وجنوب دارفور. وتتضمن هذه الحوادث 11 حادثة اغتصاب فردي وجماعي وقعت بحق 36 امرأةً وفتاةً، وحادةً استيعاب جنسي لامرأتين، وحادثتي اعتداء جنسي على أربع نساء وفتيات. ووقفت جميع حالات الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى بين 17 أبريل/نيسان 2023 وأواخر أكتوبر/تشرين الأول 2024. وقد مارست قوات الدعم السريع العنف الجنسي على نطاقٍ واسعٍ في بلدات وقرى في السودان لإذلال وإهانة المجتمعات المحلية، وإحكام سيطرتها عليها، وتهجير أفرادها.

ووفقاً لما وثّقته منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات، تعرضت النساء والفتيات في الخرطوم والمدن المثلية لها، مثل بحرى وأم درمان، للاغتصاب الفردي والجماعي على أيدي جنود قوات الدعم السريع؛ إذ اغتصبوا النساء والفتيات داخل منازلهن أو اختطفوهن واغتصبواهن في أماكن سكنية يقيم بها الجنود. وكان من بين الالاتي تعرضن للاغتصاب الفردي والجماعي عاملات في المجال الطبي، وقد أرغمن أيضًا على معالجة الجنود المصابين من قوات الدعم السريع. كما قُتلت امرأتان قاومتا محاولة اغتصابهما. ولإعداد هذا التقرير، وثقت منظمة العفو الدولية حالتين أخضعت فيها عناصر من قوات الدعم

السريع امرأتين في الخرطوم لظروف الاستعباد الجنسي؛ وقد وقعتا في الأسر لعدة أيام، وكانت إحداهما أسرية لأكثر من 30 يوماً.

وفي ولاية الجزيرة، وثقت منظمة العفو الدولية تعرض خمس نساء وفتيات للاغتصاب الفردي والجماعي في منازلهن على أيدي عناصر قوات الدعم السريع؛ ووّقعت أغلبية الحوادث في حضور أفراد أسرهن، بعد سرقة المقتنيات الثمينة بالمنزل في بعض الحالات. وفي إحدى الحالات، قتل جنود قوات الدعم السريع امرأة بالرصاص بعدما تعرّضت لاغتصاب جماعي. وفي حالة أخرى، أُنجبت امرأة طفلًا بعدما اغتصبها جندي من قوات الدعم السريع، فهجرها زوجها بعد ذلك.

وتعزّزت نساء وفتيات في إقليم دارفور أيضًا للاغتصاب الفردي والجماعي على أيدي عناصر قوات الدعم السريع. ففي 2023، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن عناصر قوات الدعم السريع والميليشيات الموالية لها اغتصبوا نساءً وفتيات في دارفور ومارسوا أشكالًا أخرى من العنف الجنسي بحقهن. ولإعداد هذا التقرير، وثقت منظمة العفو الدولية حوادث اغتصاب فردي وجماعي واعتداء جنسي لنساء وفتيات، من بينهن نازحات داخلية وحوامل. وفي إحدى الحالات، اغتصب عناصر من قوات الدعم السريع 20 امرأة وفتاة بشكل جماعي في قرية أم شنبات بشمال دارفور.

إضافةً إلى الاغتصاب الفردي والجماعي، مارس جنود قوات الدعم السريع أيضًا أشكالًا أخرى من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والإنسانية والمهينة، تضمنت ضربهن وجرحهن بأنصاف حادة، وسكب سوائل ساخنة ومغلية على أجسادهن، ما تسبّب في إصابات جسدية بالغة لهن. وتتأتى أعمال العنف الجنسي وغيرها من أشكال العنف الأخرى التي يمارسها عناصر قوات الدعم السريع على نطاق واسع في خضم النزاع الحالي، على خلفية عقود ينعم فيها الجناء بالإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم.

وتعاني الناجيات من العنف الجنسي من إصابات بدنية وصدمات نفسية من جراء ما تعرضن له، حيث تعزّزت بعضهن لمشكلات صحية، من بينها آلام في الكلى وعدم انتظام دورات الحيض وضعوبات في المشي. وعانت بعض الناجيات أيضًا من صدمات نفسية وأصبنَ بفقدان عرضي للذاكرة بسبب تعرضهن للاغتصاب. ولم يتتسّن لأي من الناجيات اللاتي أحْرَيْتَ معهن المقابلات خلال إجراء هذا البحث، تلقي أي خدمات للرعاية اللاحقة لحوادث الاغتصاب، أو إبلاغ السلطات بما وقع لهن؛ فقد صَعُبَ عليهن الوصول إلى المنشآت الصحية أو الشرطة بسبب استمرار أعمال القتال، علاوةً على خوفهن من التعرّض للوصم أو الأعمال الانتقامية. وفي الوقت الراهن، لا تعمل نحو 80% من المستشفيات التي تقع في أشد المناطق المتضررة من النزاع الدائري في السودان.

ويستند التقرير إلى مقابلات أحْرَيْتَ مع 30 شخصًا، من بينهم 16 ناجية من العنف الجنسي، وخمسة من أقرباء الناجيات، وخمسة محققين في مجال حقوق الإنسان، يراقبون النزاع الدائري في السودان عن كتب، وغيرهم. وأحرَيَتْ هذه المقابلات في الفترة بين 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 و28 فبراير/شباط 2025. وقد أحْرَيَ معظمها بين 18 و25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، في مستوطنة كيرياندونغو في أوغندا، التي تأوي آلاف اللاجئين السودانيين. وأحرَيَتْ بعض المقابلات عن بعد باستخدام تطبيقات الاتصال عبر الإنترنت. ولا يمثل عدد الحالات التي يتناولها هذا التقرير سوى جزء صغير من إجمالي عدد حالات العنف الجنسي التي وثقها آخرون، ومن بينهم مقدمو الخدمات، وهي مثال صارخ على طبيعة العنف الذي تعرّضت له النساء والفتيات السودانيات على مدى العامين المنصرمين.

ويُعدُ الاغتصاب الفردي والجماعي والاستعباد الجنسي وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تُمارس في سياق النزاعات المسلحة انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائم حرب. ويشكّل هذه الأعمال أيضًا انتهاكات للعديد من حقوق الإنسان، بما فيها الحق في المساواة وعدم التمييز والسلامة البدنية، والاحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد وقعت حالات العنف الجنسي الموثقة في هذا التقرير في سياق النزاع المسلح غير الدولي الدائري في السودان، وترقى إلى جرائم الحرب. إضافةً إلى ذلك، تُشير الأدلة المجمّعة لغرض هذا التقرير، وتلك التي أوردتها سابقًا منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الأخرى وأليات الأمم المتحدة، منذ اندلاع النزاع في السودان في أبريل/نيسان 2023، إلى أن أعمال الاغتصاب والاستعباد الجنسي يُحتمل أنها قد مورست كجزء من هجمات شنتها قوات الدعم السريع على نحو ممنهج وواسع على سكان السودان المدنيين. وُشيرت هذه الأدلة أيضًا إلى أن عناصر قوات الدعم السريع قد عمدوا إلى اغتصاب النساء والفتيات على نحو ممنهج وواسع النطاق. ومن ثم، فإن أي أعمال اغتصاب تُمارس في مثل هذا السياق، ويكون الجناء على علم بالسياق على نطاق أشمل، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

وقد كان رد فعل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية بشأن معاناة المدنيين السودانيين مشيناً، وكان للنساء والفتيات النصيب الأكبر من هذه المعاناة، ولم يلقين سوى الإهمال والتتجاهل خلال هذا النزاع المُدّير، على مدى ما يقرب من عامين. وقد أخفقت الجهود الدبلوماسية حتى الآن في وضع حدٍ

للانتهاكات، أو توفير الحماية للمدنيين، أو توفير المساعدات الإنسانية الكافية، أو محاسبة مرتكبي الجرائم. لقد حان الوقت لشركاء السودان على الصعيدين الدولي والإقليمي أن يمارسوا المزيد من الضغوط على الأطراف المتحاربة لوضع حدٍ لأعمال العنف الجنسي، وضمان إحقاق العدالة والمساءلة وإتاحة آليات لدعم الناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة.

المنهجية

يُوْتَقَّ هذا التقرير العنف الجنسي الذي مارسته قوات الدعم السريع بحق النساء والفتيات بين أبريل/نيسان 2023، حينما نشبت أعمال القتال في السودان، وأواخر أكتوبر/تشرين الأول 2024، ويركز فقط على حالات وقعت في الخرطوم، وولاية الجزيرة، وولايات شمال وجنوب إقليم دارفور.

يُوْتَقَّ التقرير فقط حالات عنف جنسي وقعت لمجموعة صغيرة من السكان المتضررين من ويلات النزاع، إذ يصعب الدخول إلى السودان، حيث تقييم أغلبية الناجيات، بسبب انعدام الأمن. ويُشكِّل أيضًا إجراء المقابلات عن بعد مع الأشخاص الذين لا يزالون داخل البلاد صعوبة بالغة، بسبب انقطاع الاتصالات على نطاق واسع. ولهذا السبب، لم يتمكن محققو منظمة العفو الدولية من إجراء أي مقابلات سوى مع الناجيات اللاتي نجحن في الفرار من السودان. ولأغراض هذا البحث، فضلت المنظمة إجراء المقابلات مع الناجيات من العنف الجنسي بشكل شخصي، مع إجراء مقابلات مع عدد ضئيل منهم عن بعد. وكما يُوضَّح أدناه، تُفضِّل الكثير من الناجيات من العنف الجنسي عدم الإبلاغ أو التحدث عن تجاربهن، بسبب وصمة العار المفترضة بمثل هذه التجارب، والتي قد يُلحقها بهن المجتمع أو أفراد أسرهن.

ويستند التقرير إلى بحث أجري في الفترة بين 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 و 28 فبراير/شباط 2025. وقد أجريت معظم المقابلات بين 18 و 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، في مستوطنة كيرياندونغو لللاجئين بأوغندا، حيث يقيم آلاف اللاجئين السودانيين. وأجريت بعض المقابلات عن بعد، باستخدام تطبيقات الاتصال عبر الإنترنت، مع أشخاص داخل السودان وخارجها، في كينيا وأوغندا وفي معظم الحالات. ودارت معظم المقابلات باللغة العربية، وبعضها بمساعدة مترجمين فوريين، وأجريت أخرى باللغة الإنجليزية. أجرى محققان لدى منظمة العفو الدولية المقابلات، وكانت معظمها بحضورهما معاً، ولكن في بعض الحالات، أجرى كل واحد مقابلات مع كل شخص بشكل منفصل.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أجرت معهم منظمة العفو الدولية المقابلات لغرض هذا البحث 30 شخصاً. وتضمن الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 16 ناجية من العنف الجنسي، وخمسة من أقرباء الناجيات، من بينهم شاهداً عيان، وخمسة محققين في مجال حقوق الإنسان، يراقبون النزاع الدائر في السودان عن كثب، وأربعة من مقدمي الخدمات الذين كانوا يقدمون الدعم الطبي والنفساني الاجتماعي والمساعدات للنساء اللاتي تعرّضن للعنف الجنسي. علاوةً على ذلك، اطلعت منظمة العفو الدولية على تقارير وسائل الإعلام وغيرها من التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة، بما فيها تقاريربعثة الدولية المستقلة لقصص الحقائق في السودان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وأطلع محققو منظمة العفو الأشخاص في المقابلات على طبيعة البحث والغرض منه، وما قد يتربَّ على المقابلات، وكيف سُتُّستخدم المعلومات التي سيُدْلِون بها. وأجريت جميع المقابلات مع الناجيات من العنف الجنسي في إطار يضمن خصوصيتهن وسلامتهن. وأعطيت جميع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات موافقتهم الشفوية والمستنيرة، قبل إجراء كل مقابلة، وأنجَّلت الفرصة لجميعهم للتوقف عن الحديث، وقتما أرادوا خلال المقابلات. وأنهت واحدة فقط من الناجيات المقابلة بعد الحصول على موافقتها المستنيرة بسبب تعها. وقد اختارت الناجيات اللاتي أجريت معهن المقابلات بمساعدة قادة موثوقين في المجتمعات المحلية كانوا يقدمون الخدمات بالفعل إليهن.

وأنجَّلت الفرصة لجميع الناجيات لاختيار جنس المحققين الذين يُجرون معهن المقابلات، وقد فضلت ناجيات إجراء المقابلة مع محققة. وأجريت المقابلات مع 13 من أصل 16 ناجية بشكل مباشر، بينما أجريت المقابلات مع ثلاث فقط عن بعد باستخدام تطبيقات آمنة. ولم تُعرَّض أي حافظ مالية على الأشخاص لإجراء المقابلات مع منظمة العفو الدولية. وفي الحالات التي اضطر فيها الأشخاص للسفر لحضور المقابلات مع المحققين، ردّت المنظمة إليهم أي مبالغ أنفقوها خلال تنقلهم.

وقد أحالت منظمة العفو ناجيات إلى مقدمي خدمات الدعم الطبي أو النفسي، على النحو المناسب. ويشتمل التقرير على أسماء بعض الأشخاص، بناءً على موافقتهم الصريحة، بينما استخدمت أسماء مستعارة لإخفاء هوية جميع الناجيات من العنف الجنسي وأقربائهن. كما حذفت بعض المعلومات التي قد تحدد بها الهوية الشخصية للناجيات، حفاظاً على كرامتهن وخصوصيتهم وتحتسباً لعرض بعضهن لأعمال انتقامية. وسُئلت الناجيات عن الإجراءات أو القرارات التي يُرِدُن من أصحاب المسؤوليات اتخاذها، على أن نعكس آرائهم ووجهات نظرهن في التقرير على النحو المناسب.

وفي 24 مارس/آذار 2025، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة مكتوبة إلى قوات الدعم السريع لإطلاعها على النتائج التي توصلت إليها، طالبةً منها تقديم معلومات حول سلوك عناصرها فيما يتعلق بمزاعم محددة موثقة في هذا التقرير، لكنّها لم تتلقّ ردًا حتى وقت النشر.

نتائج ووصيات

إلى قوات الدعم السريع

- وضع حد على الفور لجميع أعمال الاغتصاب الفردي والجماعي والاستعباد الجنسي وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى.
- ضمان إجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومستفيضة تنسجم بالاستقلالية والحيادية والشفافية في جميع المزاعم الموثوقة بشأن الاغتصاب الفردي والجماعي، والاستعباد الجنسي، وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى التي وقعت بحق النساء والفتيات الموثوقة في هذا التقرير؛ وحيثما توفرت أدلة كافية ومقبولة، ضمان تقديم المقاتلين والقادة المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة فيمحاكمات عادلة أمام محاكم مدنية، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. ضمان تقديم تعويضات كاملة للناحیات من أعمال الاغتصاب الفردي والجماعي والاستعباد الجنسي وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى.
- ضمان تقديم الدعم لآليات الحماية والرعاية والعلاج والدعم النفسي الاجتماعي للناحیات من العنف الجنسي، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة قواتكم.
- ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي بجميع السبل التي تشمل فرض وإنفاذ سياسة عدم التسامح المطلقاً مع العنف الجنسي وضمان تنفيذها على الفور. وينبغي أن يتضمن ذلك تعليق عمل أي جندي أو قائد، إذا أُشتُّهِي في ارتکابه أو إصداره لأمر بارتكاب أعمال عنف جنسي، ريثما تُستَكمل التحقيقات السريعة والمحايدة والمستقلة والفعالة بشأن هذه الأعمال.
- السماح وتسهيل جميع السبل السريعة والأمنة، على الفور، للحصول على المساعدات الإنسانية في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة قواتكم، سواءً عبر خطوط النزاع أو عبر الحدود السودانية، بما يتوافق مع القانون الدولي. ويشتمل ذلك تسهيل توفير ما يلزم من الإمدادات والعاملين لإدارة العناية السريرية الشاملة لضحايا حوادث الاغتصاب، وتقديم الخدمات للناحیات من تلك الحوادث.
- ضمان المرور الآمن للنساء والفتیات وغيرهن من المدنيين الذين يريدون مغادرة المناطق المتضررة من أعمال العنف وال-samaح بالخروج الآمن للغاربين من العنف بحثاً عن الأمان والحماية داخل السودان وفي بلدان أخرى.
- التعاون وتقديم الدعم الكامل لجميع الجهود الجارية لإنجاح المسائلة، والتي تشمل أعمال كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وبعثات تقصي الحقائق بشأن السودان التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتسهيل سبل وصولها إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة قواتكم.

إلى السلطات السودانية، بما فيها وزارة العدل ووزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

- ضمان تقديم الدعم لآليات الحماية والرعاية والعلاج والدعم النفسي الاجتماعي للناحیات من العنف الجنسي، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة.
- ضمان تسهيل الوصول الكامل والسريع والأمن للمساعدات الإنسانية، سواءً عبر خطوط النزاع أو عبر الحدود السودانية، بما يتوافق مع القانون الدولي. ويشتمل ذلك تسهيل توفير ما يلزم من الإمدادات والعاملين لإدارة العناية السريرية الشاملة لضحايا حوادث الاغتصاب، وتقديم الخدمات للناحیات من تلك الحوادث.
- ضمان إجراء تحقيقات سريعة، وفعالة، ومستفيضة، تتسم بالاستقلالية والحيادية والشفافية في جميع المزاعم الموثوقة بشأن الاغتصاب الفردي والجماعي والاستبعاد الجنسي وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى التي وقعت بحق النساء والفتيات الموثوقة في هذا التقرير؛ وحيثما توفر أدلة كافية ومقبولة، ضمان تقديم كل من يُشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة فيمحاكم عادلة أمام محاكم مدنية، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. ضمان تقديم تعويضات كاملة للناحیات من أعمال الاغتصاب الفردي والجماعي والاستبعاد الجنسي وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى.
- إعادة التواصل والتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والاستعانة بمساعدته في ترسیخ المساءلة وغير ذلك من التدابير الرادعة أو المانعة الأخرى للتصدي لأعمال العنف الجنسي على خلفية النزاع، وكذلك توفير وإتاحة السبيل لتلقي الخدمات الشاملة، بما يتماشى مع إطار التعاون المُوقع بين السودان ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام في مارس/أذار 2020.

إلى الشركاء الدوليين للسودان، بما فيهم الاتحاد الأوروبي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والبلدان الأخرى

- حتى جميع الأطراف المتحاربة علىَّا، لا سيما قوات الدعم السريع، على وضع حدٍ لأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تُمارس بحق النساء والفتيات على نطاق واسع.
- زيادة التمويل الطارئ للاستجابة الإنسانية في السودان، وكذلك في مخيمات اللاجئين في بلدان الجوار. ضمان تقديم دعم مخصص لإرساء آليات الحماية، والرعاية، والعلاج، والدعم للناحیات من العنف الجنسي. ضمان تخصيص التمويل الكافي لتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الدعم النفسي وعلاج الصدمات النفسية للناحیات من العنف الجنسي.
- ضمان إدراج أوضاع النساء والفتيات في السودان، وعلى وجه الخصوص العنف الجنسي الذي يُمارس بحقهن على خلفية النزاع الدائر، في صميم المناقشات والجهود الرامية إلى معالجة النزاع في السودان.
- حتى أطراف النزاع في السودان على إنهاء جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية فورًا دون أي عوائق، بما في ذلك تسهيل توفير ما يلزم من الإمدادات والعاملين لإدارة العناية السريرية الشاملة لضحايا حوادث الاغتصاب وتقديم الخدمات للناحیات من تلك الحوادث.
- يتبعن على الولايات المتحدة إعادة جميع المساعدات الإنسانية والبرامج المُوجهة للتعاطي مع الأزمة في السودان، وضمان توزيع الموارد المخصصة لجميع البرامج التي تعالج العنف الجنسي في حالات النزاع، على جناح السرعة دون أي تأخير.
- فتح مسارات آمنة وقانونية وضمان حماية ودعم الأشخاص الفارين من السودان، والامتناع عن إعادة المواطنين السودانيين إلى السودان، أو إلى أي بلد ثالث قد يكونون فيه عرضةً للإعادة إلى السودان.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- حتى جميع الأطراف المتحاربة على الفور، لا سيما قوات الدعم السريع، على وضع حدٍ لأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تُمارس بحق النساء والفتيات على نطاق واسع. الدعوة إلى زيادة التمويل المخصص للمعونات الإنسانية ورفع مستوى الاستجابة

الإنسانية للمبادرات المحلية بقيادة النساء التي توفر المساحات الآمنة، والدعم النفسي الاجتماعي، والرعاية الطبية للناجيات.

- دعاة الناجيات من العنف الجنسي والمنظمات المستجيبة لأزمة العنف الجنسي في السودان إلى تقديم إحاطات إلى المجلس بشأن الأوضاع.
- مطالبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع فوراً بتقديم إحاطة شاملة، عقب زيارتها إلى السودان.
- توسيع إطار نظام الحظر المفروض على توريد الأسلحة السارى حالياً على إقليم دارفور لكي يشمل سائر أرجاء السودان، بالنظر إلى التصاعد البالغ في مستوى العنف وأثره على المدنيين، والانتهاك الصارخ للحظر القائم من جانب شتى الأطراف الفاعلة التي تؤجج النزاع في السودان. ويجب أن يكون توسيع نطاق حظر توريد الأسلحة مصحوباً بأية شاملة وفعالة لمنع عمليات البيع الدولية وأي طرق أخرى لنقل الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى السودان. ضمان تخصيص ما يكفي من الموارد البشرية وغيرها للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة وأمانة الأمم المتحدة لإجراء تحقيقات بهدف التحقق من الامتثال لحظر الأمم المتحدة على توريد الأسلحة للسودان.
- بالنظر إلى النزاع الدائر حالياً، توفير موارد إضافية لدعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، وتوسيع نطاق قرار إحالة النزاع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية ليشمل أيضاً التحقيق في الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي، في بقية أنحاء السودان ومراقبة مرتكبيها، بما فيها الجرائم التي ترتكب في خضم النزاع الجاري.
- الدعوة إلى وضع ترتيبات فعالة للرصد والتحليل والإبلاغ، تماشياً مع قرار مجلس الأمن رقم 1960 (لسنة 2009)، لضمان الجمع الممنهج للمعلومات حول أعمال العنف الجنسي المرتكبة على خلفية النزاع في السودان، وتمكين مجلس الأمن من النظر في المستجدات التي تطرأ في أزمة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البلاد والاستجابة لها.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- تجديد ولاية البعثة الدولية المستقلة لقصي الحقائق في السودان خلال دورة المجلس المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2025، وضمان تزويدها بالموارد اللازمة وأي دعم تحتاجه لتوثيق الأدلة على الجرائم المرتكبة، بما فيها جرائم العنف الجنسي على خلفية النزاع، وجمعها وحفظها.

إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي

- حيث جميع الأطراف المتحاربة على ذلك، لا سيما قوات الدعم السريع، على وضع حد لأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تمارس بحق النساء والفتيات على نطاق واسع.
- عقد جلسة إحاطة خاصة حول دور العنف الجنسي في النزاع الدائر حالياً في السودان، وانعدام المساءلة عنه باعتباره أحد الأسباب الجذرية للنزاع.
- حيث الأطراف المتحاربة على التعاون وتقديم الدعم الكامل لجميع الجهد الجارى لإنجاح المساعدة، والتي تشمل أعمال كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وبعثات تقصي الحقائق بشأن السودان التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتسيير وصولها إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة كل طرف.
- ضمان تزويد البعثة المشتركة لقصي الحقائق بشأن السودان بالموارد اللازمة وأي دعم تحتاجه للاضطلاع على نحو فعال بمهام ولائيها المتمثلة في توثيق وجمع الأدلة على الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتعاون معه على توسيع نطاق وإنفاذ نظام حظر توريد الأسلحة السارى حالياً على إقليم دارفور ليسري أيضاً على سائر أرجاء السودان، بالنظر إلى التصاعد البالغ للعنف وأثره على المدنيين، والانتهاك الصارخ للحظر القائم من جانب شتى الأطراف الفاعلة التي تؤجج النزاع الدائر في السودان.

إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- ضمان إجراء البعثة المشتركة لقصصي الحقائق بشأن السودان التابعة للجنة تحقیقات شاملة وإبلاغها عن أعمال العنف الجنسي التي تُرتكب على خلفية النزاع، بإجراءات تتضمن دعوة الناجيات من العنف الجنسي والمنظمات المستجيبة لأزمة العنف الجنسي في السودان إلى تقديم إحاطات بشأن الأوضاع إلى بعثة تقصصي الحقائق.
- تجديد ولاية البعثة المشتركة لقصصي الحقائق بشأن السودان، فور انتهاءها، وضمان نشرها لتقرير حول النتائج التي توصلت إليها ووصياتها في نهاية ولاليتها.

**منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان. عندما
يقع ظلم على أي إنسان، فإن
الأمر يهمنا جميعاً.**

اتصلوا بنا

info@amnesty.org 
mena@amnesty.org 
+44 (0)20 7413 5500 

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic 
AmnestyAR@ 